على الطريق

وماذا بعد ... يا مجلس ادارة مياه بيت لحم؟

يحتار المرء احيانا في فهم نظرة بعض المتنفذين في دوائرنا لحاجات المواطنين ومعاناتهم، هذا اذا لم نقل بطرتهم الى قيمة المواطن دانه كانسان. الامر الذي يدفعه للتساؤل هل نتجاوز قيمته الصوت الانتخابي؟ يسترضى حين يحتاجون للصوت ويهمل حين لا يظهر لهم حاجة مباشرة له؟

ما دفعني كي ابدأ حديثي على هذا النحو، هي الطريقة غير المسؤولة وغير المعقولة في ذات الوقت، التي اعتمدها المسؤولون في مجلس ادارة دائرة مياه منطقة بيت لحم لعلاج ازمة العطش الخانقة التي تعاني منها مواقع عديدة في المنطقة

عقدت اجتماعات عديدة، طرحت آراء واقتراحات تتميز بالاصرار على تثبيت صحة وجهة نظر وتسفيه اخرى. ابراز حرص جهة على مصلحة المواطنين وقلة الحرص او عدمها عند الجهة الاخرى، ثم نسيان كل شيء بعد انهاء الجلسة. ولنقل ذلك شانهم ولهم ان يحاولوا ان يكسبوا لصالحهم ما يريدون. لكن يبقى ان حصيلة كل المناقشات والطروحات تعجز عن الخروج من باب غرفة الاجتماع وتعجز بالتالي عن تنظيف قميص متسخ او اروا نفس عطشى هكذا ، وتبقى ازمة العطش بدون حل يرى في المنظور القريب او البعيد ومقترحات رئيس الدائرة بحلول مؤقتة لا تحظى من قبل المتحاورين حتى بلفتة كريمة.

اعرف ان البعض سيقول معترضا بان المجلس تقدم بطلب شق شارع لمد خط انابيب بقطر ١٨ انش. ونسي ان الموافقة وبداية العمل وانجازه تحتاج لاشهر طويلة فهل تتوقف حاجات المواطنين للماء؟

والدائرة وعدت كثيرا بجدولة توزيع المياه القليلة لكن الجدول مثل مناقشات مجلس الادارة يهمل. وتنقطع المياه عن المناطق المنكوبة اسبوعا واسبوعين.. وصلت الى اكثر من اربعين يوما في بداية الازمة.

عضو في مجلس الادارة يرى ان الحل "المعجزة" يأتي من ربط منطقة القبة مع شبكة القدس... متناسيا ، والله اعلم، ان اقتطاع بيت صفافا والطنطور من الشبكة وربطها بالقدس لم يقدم حلا. ومتناسيا ايضا ان سلطة مياه الضفة تقتطع حصة هذا الجزء من مخصصات المنطقة. يبقى ان الحل "المعجزة" يأخذ اعجازه من الفضاء على الدائرة خطوة خطوة الحاقها بالقدس.

والضخ وتعميق وتوسيع الابار ، ايقاف مهزلة كسر المضخة لان طاقتها اصغر من طاقة الموتور، وحرق الموتور ولان رأس المضخة تحت الماء اكبر من قدرة المضخة .. والركض الى تل انابيب لاحضار القطع المكسورة .. التطويل في التمليح ..هذه المهازل الا يمكن ان تتوقف ويتوقف معها العبث بحاجات المواطن وبالمواطن دانه ؟

هل المسالة كلها عبء الروتين الذي يدفع نفسه المواطن ثربة مائه؟ واذا لم يكن شكوك المواطنين بوجود مؤامرة تستهدف تفتيت دائرة المياه وربط المنطقة بالشبكة القطرية لتوفق اوامر الربط والتطبيع ، الا يحق له ان يعتبر المسالة كلها استهتار به وبحاجاته لان الحاحة لصوته الانتخابي منفيه الان ؟ . وهل حقا يستطيع المتلاعبون به وبحاجاته الضحك على ذقنه واستفزازه عندما تبرز حاجتهم لصوته ، كما يتوهمون او يحسون ان يتوهموا ؟ .. ابو وديدة

ألمصادر المائية في الضفة الغربية

بقلم المهندس عبد الرحمن ابو عرفه

الحلقة الثانية

نظرا للاهمية الخاصة التي يحتلها موضوع المياه في المناطق المحتلة ، فسنابع الطليعة وعلى حلقات نشر هذه الدراسة الهامة عن المصادر المائية في الضفة الغربية وعلاقتها بالمؤثرات السياسة والاقتصادية والسكانية المحيطة

تأثير الاحتلال على الاوضاع المائية في الضفة الغربية

كميات الاستغلال الحالية التي تتراوح بين ٩٠ — ١٢٠ بمعدل ١٠٠ مليون م مكعب سنويا بالنسبة لعدد السكان الحالي في الضفة الغربية ، ويحمل المستقبل اخطارا حقيقية في هذا المجال ، فمنذ عام ١٩٦٧، وحتى الان لم تزدد كميات المياه المستخدمة في ري المزروعات مطلقا ، ولم يتم حفر اي بئر من اجل الاغراض الزراعية للمواطنين العرب بالرغم من انه سمح للمستوطنات اليهودية في منطقة الضفة الغربية بحفر ١٧ بئرا للمستوطنات الاسرائيلية في منطقة الاغوار حتى عام ١٩٧٧ ، ولقد ادى حفر هذه الابار، الى سحب المياه من آبار المزارعين العرب نتيجة لعمق آبار المستوطنات الاسرائيلية وفي بعض الحالات كما في قرية العوجا فان جفافا كاملا اصاب آبار المزارعين العرب الامر الذي ادى الى كارثة حقيقية. ان السياسة الرسمية المتبعة في الضفة الغربية تقضي بمنع حفر اي آبار جديدة للاغراض الزراعية من قبل المزارعين العرب وحتى بالنسبة لابار الشرب التي لم يمنع حفرها، فانها تسمح على اضيق نطاق ممكن. وخلال الاثني عشر عاما الماضية فانه لم يتم حفر سوى ١٠ آبار للشرب ٥ منها للبلديات لم ينته العمل بها بعد. وعلى اي حال فان هناك قرارا امام سلطات الحكم العسكري ينص على عدم السماح بان يزيد الحد الاقصى من الضخ للضفة الغربية من الابار الارتوازية عن ٤٥ مليون م مكعب سنويا بالرغم من ان كمية المياه التي تم ضخها فعلا حتى الان لم تتعد ٣٣ مليون متر مكعب وبالرغم من ان الـ١٥ بئرا التي تم حفرها في المستوطنات اليهودية بلغت كمية الضخ منها حتى عام ١٩٧٧ حوالي ١٤ مليون متر مكعب سنويا وتشكل حوالي ٣٠ بالمئة من مجموع كميات الضخ من الابار الارتوازية في الضفة الغربية.

مقارنة بين انتاج الابار الارتوازية العربية وآبار المستوطنات التي حفرت في الضفة الغربية (١٩٧٧/٧٦)

	العدد	الكمية (مليون م٣)	النسبة
الابار العربية	٣١٤	٣٣	٧٠ ٪
ابار المستوطنات	١٥	١٤	٣٠ ٪

لقد ادى حفر الابار للمستوطنات الاسرائيلية الى حدوث اضرار بالغة لمصادر المياه التي يعتمد عليها مزارعو الاغوار. حيث انخفضت قوة تدفق الينابيع واحيانا الجفاف نتيجة لقوة ضخ الابار الاسرائيلية والاستهلاك المفرط لمياهها.

في الجدول التالي تبيان للابار والخزانات التي اقيمت لصالح المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية:

اسم المستوطنة	عدد الابار	عدد الخزانات
محولا	١	٢
بقعوت		١
صحرا	١	٢
فصايل	٣	
نوات	٤	١
يتاف	٢	
آرحمن	(٦)× ١	
شوكا	٢	
دوتان	١	
جنس	١	١
مخوار	١	٢٠
بيت حورون	٢	١
المجموع	٢٢	١٣

وبالاضافة الى هذا فان كميات من مصادر مائية اخرى تورد لمستوطنات فمستعمرة "جلحال" في غور الاردن مدت اليها المياه بواسطة مشروع لسحب المياه من وادي القلط ، وتحلب المياه لمستوطنة "متوى" من مياه عين فاره احد المصادر المائية لمدينة القدس العربية وتورد المياه للمستوطنات الاخرى عبر شبكات الري المختلفة، بواسطة انابيب تبلغ قطرها عادة ١٢ انشا.

وفي المقابل فان السكان العرب في المرتفعات بدأت معاناتهم من شحة مياه الشرب، ليس في القرى فقط، التي تضطر الى شراء المياه باسعار مرتفعة وبكميات قليلة تنقلها "سيكات" المياه، بل كذلك للمدن التي تضطر احياؤها للمعاناة بالتبادل ربما يصلها الدور. هذه الابار صودرت من المزارعين العرب.

نهر الاردن :

يفترض ان يشكل نهر الاردن مصدر المياه الطبيعي لمنطقة الاغوار ولقد كان الوضع قبل عام ١٩٦٧ افضل من هذه الناحية حيث قام المزارعون العرب بضخ قسم من مياه نهر الاردن لري مزروعاتهم. بالاضافة الى ان حرب ١٩٦٧ قد ادت الى وقف قسم من مشروع المرحلة الثانية لقناة الغور الشرقية التي اقامها الاردن، والتي كان من المفترض ان توفر المياه لري عشرات الالوف من الدونمات في منطقة الغور (ابظر الخارطة رقم٢).

وبالاضافة الى ذلك قامت السلطات الاسرائيلية بحرمان المزارعين العرب من فرص الاستفادة من مياه هذا النهر نتيجة لاعلاقها حوالي ٨٠ الف دونم من الاراضي الواقعة على امتداد النهر بعمق يتراوح من ١ — ٨ كم وقامت بالاضافة الى ذلك بتدمير نحو ١٤٠ مصحة يملكها المزارعون العرب في منطقة دامية وحدها، كذلك قامت بتدمير قناة مفتوحة استعملت حتى عام ٦٧، كمصدر لمياه الري ورفضت السلطات الاسرائيلية محاولات لاعادة وتحسين هذه القناة.

ان الامكانيات المستقبلية لاستغلال مياه نهر الاردن اصبحت ضئيلة للغاية حتى لو اتيح للمزارعين العرب فرصة استغلال مياه النهر، وذلك لزيادة نوعية المياه الناتجة عن الاسباب التالية:

١. انخفاض منسوب مياه النهر بعد مشروع تحويل نهر الاردن ونقلها الى صحراء النقب، وكذلك نتيجة لضعف الوارد اليه من نهر اليرموك الذي يذهب قسم كبير من مياهه عبر قناة الغور الشرقية وما تبقى تقوم اسرائيل بضخه وسحبه الى بحيرة طبريا.

٢. قيام اسرائيل بتحويل ينابيع المياه المالحة مباشرة الى نهر الاردن بواسطة قنوات دون المرور عبر بحيرة طبريا.

٣. قيام المستوطنات الاسرائيلية على امتداد النهر بسحب ما يمكن سحبه للاستعمالات في بعض المحالات الزراعية كمزرك الاسماك ومن ثم القاء جميع الفضلات في النهر. ولقد وصف احد الاسرائيليين المهتمين بالطبيعة نهر الاردن في القطاع المار في غور الاردن خلال موسم الصيف بانه ليس اكثر من مستنقع مجاري (١).

ان ملوحة نهر الاردن قبل وصوله الى طبريا لا تتعدى ٢٠ ملغرام لكل لتر ترتفع بعد اختلاطه بمياه بحيرة طبريا الى حوالي ٣٠٠ ملغرام لكل لتر كمعدل سنوي وفي عام ١٩٦٥ بعد ان اقيمت قناة على طول الشاطئ الغربي لبحيرة طبريا وطبقتها الحد من وصول اكبر كمية ممكنة من الاملاح الى البحيرة حيث تنقل هذه القناة سنويا نحو ٦٠٫٠٠٠ طن من الاملاح (كلور) الى الجنوب الى نهر الاردن بالغرب من منطقة سمخ.

وبرغم ذلك فقد اقامت السلطات الاسرائيلية عام ١٩٧٧ مشروع "جلحال" الذي يتم بواسطته سحب مياه الاردن نحو المستوطنات الاسرائيلية الجديدة المقامة في غور الاردن.

الاضرار التي لحقت بالمواطنين والمزارعين العرب

لقد اصيب المزارعون والمواطنون العرب بالضفة الغربية باضرار بالغة نتيجة لهذه الظروف وسنذكر هنا بعضا من الاضرار المباشرة التي لحقت بمصادر المياه:

١. ادى حفر الابار الاسرائيلية للمستوطنات الى جفاف ١٢ بئرا للمزارعين العرب (على سبيل المثال جفاف ابار قرى بردله وعين البيضا نتيجة لحفر آبار مستوطنة محولا).

٢. تعطل عدد من الابار في منطقة الاغوار نتيجة لاغلاق مساحات واسعة من الاراضي.

لا وجود في المناطق المحتلة لمختبر لتحليل المواد الغذائية

اذا وجدت مادة غذائية فاسدة في الاسواق ، فمن هو المسؤول؟ وكيف يمكن معرفة فساد مادة غذائية ليس مكتوبا عليها متى ينتهي استعمالها ؟

من المعروفان " المختبرات الطبية التحليلية " هي التي بامكانها تقرير ما اذا كانت المادة الغذائية المعينة مضرة بالصحة العامة ام لا .

المناطق المحتلة تخلو من مثل هذا المختبر ، والسبب هو "قصور" جهاز الخدمات الطبية . وحتى اذا اردت فحص مادة بنك بفسادها في المختبرات الاسرائيلية فان ذلك لا يتم قبل اسابيع او شهور

العادة المراد فحصها ترسل لدائرة الصحة ، ومن هناك ترسل الى القدس " للمحضر " ، بعد الفحص ترسل النسخة الى " بيت ايل " ، ومن ثم ترسل الى دائرة جهاز الخدمات الصحية التي تقوم باريسالها الى دائرة الصحة التي ارسلت العينة وهناك احتمال بان لا تعاد النسخة اطلاقا اذا كان احدى " محطات طريقها " لا ترغب في ذلك .